

المفاجأة المزدوجة في بيانات الوظائف والتضخم لم تغير خطط «الاحتياطي»



قال ريتشارد كلاريدا نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الأربعاء أنه سيمر «بعض الوقت» قبل أن يتعافى الاقتصاد الأمريكي بدرجة كافية لأن يدرس البنك المركزي سحب الدعم للاقتصاد إلى مستويات ما قبل الجائحة، مضيفاً أن المفاجأة المزدوجة المتمثلة في نمو ضعيف للوظائف وقفزة للتضخم في إبريل/نيسان الماضي لم تغير خطط مجلس الاحتياطي.

وقالت وزارة العمل الأمريكية إن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع 4.2 في المئة في الشهرين الاثني عشر حتى نهاية إبريل/نيسان الماضي، وتلك أكبر زيادة منذ سبتمبر/أيلول 2008 ورقم قال كلاريدا إنه «مرتفع كثيراً» عما كان يتوقع. وأضاف الاقتصاد الأمريكي 266 ألف وظيفة فقط في إبريل/نيسان الماضي أو حوالي ربع الزيادة التي توقعها مسؤولو مجلس الاحتياطي وخبراء اقتصاديون كثيرون،

لكن كلاريدا قال إنه ما يزال يتوقع أن الزيادة في الأسعار ستكون مؤقتة في حين أن تقرير التوظيف الضعيف يجعل وتيرة تعافي الوظائف «أكثر ضبابية» ويبرهن على «حكمة» مجلس الاحتياطي في الوعد بالحفاظ على سياسة نقدية

تيسيرية.

وأضاف قائلاً: «لن نتردد في التحرك لدفع التضخم للانخفاض»، لكن «هذا درجة واحدة من البيانات مثلما كان تقرير العملة.. نحن نقول منذ بعض الوقت إن إعادة فتح الاقتصاد ستضع بعض الضغوط السعودية على الأسعار

ارتفاع كبير للأسعار

وارتفعت أسعار الاستهلاك في إبريل/ نيسان الماضي بمعدل سنوي في الولايات المتحدة مسجلة أسرع وتيرة منذ 2008 بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات جراء صعوبات ضمان الامدادات في العالم. تسارع التضخم على 12 شهراً بشكل كبير بنسبة 4,2% مقارنة بإبريل/نيسان 2020 في مقابل 2,6% في مارس/آذار من العام ذاته وفق مؤشر «سي بي آي» الذي نشرته وزارة العمل الأمريكية الأربعاء الماضي. ويعزى هذا التسارع في الارتفاع إلى المقارنة مع الأسعار قبل عام عندما كان سعر النفط خصوصاً قد انهار بسبب الجائحة.

وبمعدل شهري ارتفعت الأسعار بنسبة 0,8% أي أعلى بكثير من نسبة 0,2% التي كان يتوقعها محللون. وخلافاً للأشهر الماضية لم يؤد ارتفاع أسعار الوقود إلى هذه الزيادة بل أسعار السلع والخدمات. واستمرت أسعار السيارات المستعملة في الارتفاع مسجلة أعلى زيادة مقارنة بمارس/آذار الماضي منذ بدء جمع هذه البيانات في العام 1953، ويشكل ذلك ثلث الارتفاع بمعدل شهري. وزادت أيضاً أسعار غرف الفنادق وبطاقات السفر بالطائرة ونشاطات الترفيه والتأمين على السيارات والأثاث على ما أوضحت وزارة العمل. ونتيجة لذلك ومع استبعاد أسعار الطاقة والمواد الغذائية المتقلبة، بلغ التضخم الكامن 0,9% على شهر، ما يشكل أكبر ارتفاع منذ إبريل/نيسان 1982.

((وكالات